



۵۷

۵۸

کتابخانه دانشکده الهیات و معارف اسلامی مشهد
شماره ۲۲۵۰۲ تاریخ ۸/۱۱/۵۴

۱۸۴۳

۱۸۴۳

۱۸۴۳

۱۸۴۳

۱۸۴۳

۱۸۴۳

على خروج مذهب من تحت دليل الفقه وعدم اقتضا دليل المنع عن التقليد اندراج تحت شئ من القوانين فيكون الاول حاكما على
الثاني بملاحظة تقييده بادل على لزوم التقليد في العالم او المفروض كونه مندرجا تحت الجاهل من قبيل تقديم الخاص
على العام فيكون الحكم بوجوب التقليد بملاحظة ذلك لا يوجب التعليم والحاصل ان بعد دلالة الاطلاقين على ما ذكرنا
يكون مقتضى ما دل على وجوب الرجوع الجاهل الى العالم لزوم التقليد فلا يبقى تردد بين الاطلاقين لعدم الجمع
في البين ليرجع الى التخيير فان قلت انه قد قام الاجماع على حجية فن من ليس شأنه التقليد فاذا دللنا على عدم
التقليد في شأن التخيير ناخذ بمقتضى الاجماع من وجوب الرجوع الى الفطن لكونه حجة في شأن غير المقلد والحاصل انه
كان مقتضى اطلاق الاول اندراج الجاهل فيجب عليه التقليد فكذلك مقتضى ما دل على حجية الفطن في شأن غيره
المقلد هو وجوب اخذ الفطن قلت انه انما لم يكن اطلاق الاول قاضيا بنفسه على اندراج الجاهل في الجاهل
مع اقتضائه الثاني بنفسه اندراج في المجهول فيلزم حيث ان اطلاق الاول قاض بعدم اندراج في المجهول
فيلزم ان يدرج في المقلد للاجماع على لزوم التقليد لغير المجهول وقضية اطلاق الثاني عدم جواز التقليد
في رجوع الى الفطن للاجماع على حجية الفطن بالنسبة الى غير المقلد فلا وجه لتكميل الاول احد الاطلاقين على
الاخر من غير دليل وامام بعد ملاحظة اندراج الجاهل باقتضاء نفس الاطلاق الاول وعدم دلالة
الثاني على اندراج في العالم بكونه قضية بما عدم جواز اخذ التخيير بالفطن ولا التقليد وجه فلا يثبت
لزوم ترجيح اطلاق الثاني للدليل الخاص الحاكم بوجوب تقليد الجاهل ورجوعه الى العالم كما لا يخفى فليست
جيدة **الثاني** ان قضية الادلة القاطعة التي هي ان اطمعنا لا يبره ولا اعتماد بالفطن بما هو ظن
من حيث هو وما يصح الاعتماد به منه ما قام الدليل القطعي او ما ينبغي الى القطع على حجية ولما لم
يقم دليل قطعي على حجية ظن التخيير كما ثبت من ملاحظة ادلتهم فلا يصح له الاعتماد على ظنه فيكون جاهلا
بتكليفه وظنه كالعدم ومع اندراج في الجاهل يتعين عليه الرجوع الى المجهول في استقلال
مسألة وبكاليفه ما دل على وجوب رجوع الجاهل الى المجهول فيتركب من قيس بالشكل الاول
وهو ان التخيير جاهل بكاليفه الشرعية وكل جاهل بكاليفه الشرعية يجب عليه الرجوع الى العالم
اما الصغرى فلما ذكرنا واما الكبرى فللا دلالة المقررة في حجة ولا ريب عليه بان ما دل على وجوب
التقليد غير شامل لمثل المقام اما الاجماع فواضح تشيوع الخلاف فيه بل الحكم على الاكثر حجة ظن
التخيير واما غيره فلكونه ظاهرا لا يقيد بالفطن ان سلمنا مشيئة للمقام لا يخفى ان صبيته في ذلك
ان هو من جهة البناء على حجية واما البناء على عدم حجية فلا خفاء وجوب تقليد الثالث

الاستقلال

صحة التخيير

الاستقلال فانه قبل بلوغه الى تلك الرتبة كان مكلفا بالتقليد فيجب عليه حتى يثبت خلافه ببلوغه الى مرتبة الاستقلال
الظاهر وما يقيد بعدم جواز اخذ التخيير فيقبل بلوغه الى الحد المكلف فلا يتم به الدعوى من فوج بعدم القول بالفصل
لا يخفى على من لا يخفى وقد ثبت كل في جواز ذلك التخيير فلا استقلال في المقام لان صفة امتداده به في المقام لا يمكن الا بعد
اثبات كونه حجة في شأنه ومعه يتم الدعوى كما لا يخفى مع انه يفتقر الى ما اذا بلغ درجة الاطلاق ثم صار مقتضى ما ينبغي ان يقتضي
العمل بظنه الى ان طاهر قوله عرفا احكاما في مقبوله غير من فتنطلة الدعوى عن الصفة انظر الى ان كان منكم
ودرى حد يتناول نظري حلالا وما هو في احكاما فامرضوه حكما فان قد جعلته عليكم حاكما الخ
وجاء الاستدلال ان مع المصط حقيقته في العموم فان لم يكن يمكن الحمل على استقرار الحقيقتي فلا مال من
العرفي بان يعرف جملة واقية منها بحيث يعد العارف بها عرفا عامرا بالاحكام ويمكن ان يورد عليه
بكون الاضاف جنسية بقرينة ما تقدم من الفرق المضاف للظاهر في الجنسية فيجب عليها وان كانت
في حجة التقيد مع انه لو لم العموم يكون ان في انما انما ذلك اعتبار الاطلاق في خصوص من القضا
لا في الفتياء او حجية ظنه بالنسبة الى نفسه كالمعنى الدعوى ويضع دعوى الملازمة به بين تلك الامور ولو لم
ذلك فليس في الرواية دلالة على عدم اعتبار الفطن بالاعتراض بل يدل على عدم اعتبار العلم بالاعتراض
الا ان في بدلالة ما لا يخفى على حجية الفطن بطريق اول وان عمل على الامم من الفطن فافية ما يدل عليه هو
حجية ظن المظهر لا يخفى الفطن بل هو كونه فيها الخامس القول بحجية ظن التخيير مستلزم
للدور وقد مره بوجوه احدها الحكمي فاضل الجواب عن ان صفة اجتهاد التخيير في المسائل يتوقف
على صفة اجتهاده في مسألة جواز التخيير ومثله جواز التخيير يتوقف على صفة اجتهاده في المسائل
لا يخفى على من لا يخفى والقول بوجوبه في تلك المسألة الى فتوى المحدث المطلق موجب حلال
الفرض اذا المراد بالحقبة بالحقبة وبالدلائل وفي هذا الحاق له بالقلد بالثابت بالحقبة
بالعرفي وقد اورد عليه منع توقف صفة اجتهاده في الفروع على صفة اجتهاده في المسائل التخييرية لانه وان كان
جواز التخيير في الفروع موقفا على صفة الاجتهاد في مسألة التخييرية لان صفة الاجتهاد فيها لم يكن
موقفا على صفة الاجتهاد في الفروع بل انما يتوقف على صفة دليله في الواقع والاستقلال بهذا
الدليل ولا اجتهاد الحاصل بهذا الاستدلال لم يكن اجتهادا في الفروع بل اجتهادا في الاصول
التي حكم عن الدماء عدم الخلاف في جواز التخيير فيها ولعل وجهه ان هذا الاستقلال في ما هو
العقل واستقلال العقل في ادراك كل مسألة من دون احتياج ملاحظة مسألة اخرى

[illegible]

الملك الناصر

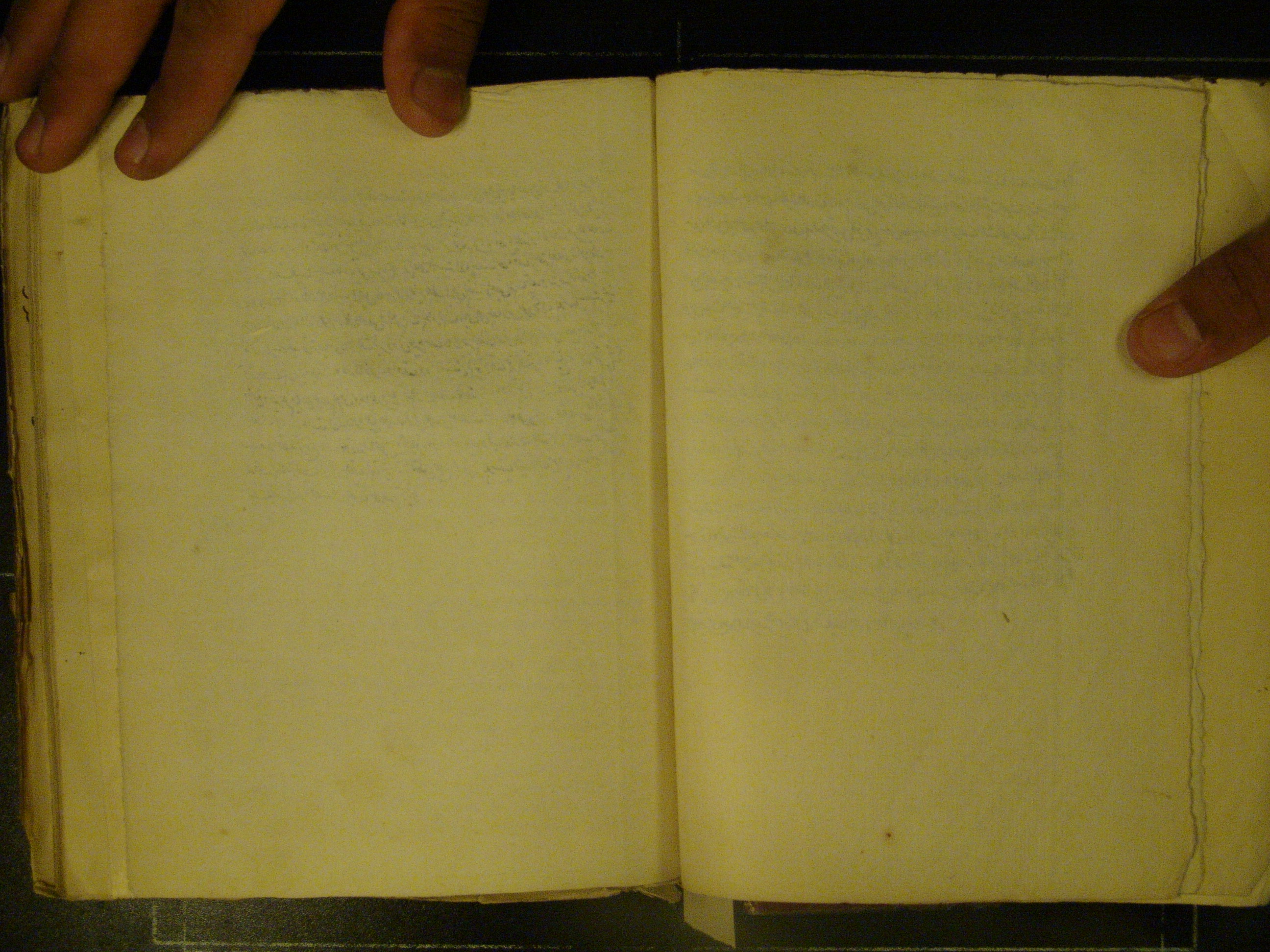
[illegible]

از او
مستقیم
از او

[illegible]

لديك من الحرق بالونى فتوان متقل غير عريان بطريق الطلاق
معه هو القوم من طاهر في غرضه طاهر في غرضه طاهر في غرضه

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين
ابن وفضل الامم ائمة السجدة والارباب وبيد سلطان امير المؤمنين وعلو القدر

[illegible][illegible]

[illegible]

25

[illegible]

دع العلم ان الظن
صحيح

والمجلد الثاني من كتابه
في الفقه والحديث
في القرن الثاني

[illegible][illegible]

الحال في ايام مع الشاهد في تفتت الرضوخ و توفقت الفتاوى و من غير ان يصدر عنه مع الرضوخ
والله في الجدل استنادا الى قضاء رسول الله و قضاء علي ثم بعده كما في رواية محمد بن مسلم في ايام محمد بن مسلم
رسول الله في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
من ايام محمد بن مسلم في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
يقول كان في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
فقررت ايام و في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
محمد بن مسلم في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
عندكم في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
او بعد في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
وان بعد في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
او بعد في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
طلوع في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
رضية في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
يقول في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
ت في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
علو في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
ت في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
فقررت في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
واحدة في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
و يمان في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم
علو في يوم كثر في ايام شهادته و بعد و يمان في الجدل و لم يجر في الجدل الله و في رواية محمد بن مسلم

صلى الله عليه وسلم

[illegible]

وَمِنْ رَحْمَةِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ جَعَلَ عَلَى الْإِنْسَانِ وَالْجِبْرِيتِ وَالْمَلَائِكَةِ
الْبَرِيَّةِ أَمْلًا قَرِيبًا وَلَا يَمُوتُ إِلَّا بِإِذْنِهِ عَزَّ وَجَلَّ

[illegible]

1

والله اعلم



—

1

4

1

1

10

119

و

185

عندك ... و ترتيب ... انما ...

و ترتيب ... انما ...

الادب ... و ترتيب ... انما ...

و ترتيب ... انما ...

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and appears to be a list or a detailed account, possibly related to the 'Furqan' mentioned in the previous block. It includes various names and terms, some of which are underlined or highlighted.

[illegible]

مستور و مؤلفه

فالشك في الهيئات وممارستها إسلامي مشهود

[illegible]

همه بر حق و خداوند عادل است و هر که از این کلام بیگانه شود و از راهی غیر از راه حق به سوی خدا رود

[illegible]

نہیں دیکھو۔ وہ کہ اگر کسی کو دل سے کسی سے ہٹا دیا
بہتر و گھٹا، اناج، کھجور، مہر، ہنسی

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

[illegible]

سم اسدی و احمدی ، دولت اسد و کرکی و لاری و کجری و عسکری و ...
اسدی و مولانی ، جامع کربلای شریف و افسر

[illegible]

استحقاقه ...

جوابه ...

[illegible][illegible]

همه اینها و کماله نام او است از آنکه وی ولد است که در آنجا رسیده است

[illegible]

والمقل

همه به قیاد و کدیده باد که از این کی ولایت کج و گمراهی نمودند
بمنور و بولدر مالایع با طبع هم میسر است و اسیر

[illegible]

۳۰ برقی و الکتریسیته و در هر دو از آن یکی و دیگری معلوم است

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

قسم است و احدی را در این راه و در این کج و معوج راهی نیست

[illegible]

مسمیٰ و نامہ لدیہ و لدیہ اسرار کی ولد مسیح و کئی علیہ السلام
اسعد و اولاد اناسیہ و مسمیٰ و مسمیٰ و مسمیٰ

[illegible]

مساحت و کمالات و در این کتاب که در این کتاب است

[illegible][illegible]

Handwritten text, likely a signature or name, written vertically in cursive script.

[illegible]

هذا هو الحق الذي لا يخفى على الخلق
 من غير أن يتبين طوله ولا عرضه ولا
 عمقه ولا ارتفاعه ولا انخفاضه ولا
 اتساعه ولا تضيقه ولا حركته ولا
 سكونه ولا تغيره ولا بقاءه ولا
 فناءه ولا وجوده ولا غير وجوده
 ولا شيء من هذه الصفات ولا غير
 هذه الصفات ولا شيء من هذه
 الصفات ولا غير هذه الصفات

سہ ماہی دیکھو

[illegible]

اعلم انه خلاف ذلك الحال في عدم اعتبار الشك في صحة العمل المستفاد من جواز لاخذ بقواه وانما هو في الحقيقة
لعدم وجود الامام في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
واحد في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
ازواجه واهل بيوتهم والى ذلك في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
فان ذلك في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
اذ كان ما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
اذ كان في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
فان ذلك في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
بانه في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
علاوة على ذلك في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
ان ذلك في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
لهذا في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
الجمعة المذكورة في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
به في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
جواز العمل في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
العمل في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
ويعمل في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت
في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت وانما هو في الحقيقة في ذلك الوقت

دین کے لئے

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمائه والشكر لله على آلائه والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء وإمامنا محمد وآله وصحبه
 بلاءه على جلالة وكرامته وشهادته على عباد الله الأتقيين الطاهرين والعلما بآمن وبعد فبما نعتيكة كاتبة و
 تذكرة شافقة وافية قد علمتها على الرخصة العقلية الهية في شرح المعنى الدقيق للشيخ الفقيه السيد الإمام
 الحامد والبدور الثام بحر العلوم والحظائق وشمس سما الغوامض والذبايق من الشريعة وبد الشريعة علامة العالم
 مرشد طوايف الأمم قدوة العلماء الراغبين وزينة الفضلاء المحققين شيخنا الأعظم الشيخ زين الدين قدس الله
 لطيفه واجزل أكرامه وتشريفه وهذا الشرح مع علوم مرتبة وسنة عمدة في قلوب أهل الفضل وذو النظر الفاتية فتنة
 وغنوة واستمال على عبارات معضلة يصح بمثلها التبيان ولم يأت بظهوره الدوران وقد رقت في جماعات من
 الأساطين والفحول ونحوها في طلبهم واجزل ثوابهم وشكر مساعيهم لبیان حجلاته وكشف معضلاته ومع ذلك
 بقي فيه رصون دقيقة وكان ينفقه والبحاث شريفة وفروع بدعيه لم يعثر عليها ولم يتخوضوا لها ولم اقتصد
 هذه الوجيزة إيراد ما ذكره ولا التعرض لما يفتوه لأن فيما ذكره بلاغا وإنما اقتصر فيها على إيراد ما كان
 بالبال وناسب الحال مما اغفلوه من مزاج الأحوال وحجاب الأسرار وما زاعغ عنه انظار الأبدال وحارت

في الحكايا والاندال من البحوث شريفة وانظار عجيبة وفروع دقيقة بدعيه وكشف ما اهلوه من عبارات معضلة
 على صياح الواسع والطاقة ولم اقتصد منها ما قصد للمصنفين من إيراد الأخبار والأقوال والوجوه والتعديلات والنقوض
 على أقوال الأعلام الأفاضل وأما في جلد في جلد في الأسرار الفقهية والرموز العلية والنكات الشريفة والأصول
 الكلية والمدارك الخفية والشواهد العقلية والأعتبارات الحسنية والفروع القديمة والحواضد العرفية
 والمناقضات الذوقية والبراهين القطعية ونحو ذلك على وجه الإيجاز والإشارة كما لا يخفى على من جاس خلال
 تلك المنابر وذاق من لذات تلك الثمار وهذا ما علقناه على الجلد الثاني من الشرح المذكور

بعض عيننا كانا ومنفعة ولا يصح حقا وإنما هو البضيع يضم من جامع المفاصل استحقاقا لا نقضا
 بالبضيع من معلوم فتا بالصالح على المنفعة آه وكذا بالهبة المعوضة بالمنفعة وبالوجبة بالمنفعة في مقابل عوض
 نقضه في جامع المفاصل صدق بالمنفعة أيضا بناء على معلومية البضيع كما قرر وما ينبغي عن جميع تلك النقوض بأن
 للرد أن جلس على إجابة من حيث هو يقتضي تلك منفعة العين بعوض والصحيح ونحوه ليس كذلك فتش
 جانا ليترتب من الواجبات بل إنما هو الإشارة لأن أهم التعليل لا ينصرف إلى الإجابة كما لا يجاز ونحوه بل
 هو أن منها ومن البيع ولا بد في جملة على الإجابة من تعلق بالمنفعة ولما ذكره التعليل فيجهد غيره فهو
 من عبارة المصنف بلفظ الإجابة هو موضوع مخصوص بملك المنفعة وهو ما أخذ في فهمه وما
 يذكر العين ويتعلق بها لتعين المنفعة الدال عليها لم يصح لأن الإجابة معناه ملك المنفعة فلا يتعلق بها
 بل يتعلق بالعين ويجوز أن يبنى على استعمال السكنى في عين الدار واستعمال المنفعة وإدراكها من هاجا
 لعلالة لزوم ثبوتها ونحوه المنع من استعمال الجواز في العقود بنفس صبغة الإيجاب والقبول دون منعها
 فتا لإفادة أنه يجب ذلك بحسب أصل الوضع وهناك مقالة مطوية في كلامه تركت للظهور هو أن
 استعماله في نقل المنفعة مجاز والمجاز متروك في العقود كالمأدود ففي الصحة وجها فيه ساج إذا صح
 أصل الوجع والوجه الآخر عدما ولا ولي أن يقال في المسئلة وجها وإنما احتمال الوجع هنا وجزم بالبط
 في قوله بعينك هذه الدار شهرا لأن قرينة التجوز في قوله بعينك سكنها أو ضج وأتم من القرينة في قوله بعينك
 هذه الدار يتعلق البيع بالمنفعة من جاز في الأول فلا يتصور الاشتباه باحتمال إرادة نقل العين بخلاف الثاني
 فانه محتمل فيه ذلك لأصل التعلق البيع فيه صريحا بالعين وقوله شهر ليس صريحا في الإجابة ولا احتمال إرادة
 تلك العين شهرا وإنما لم يصح ذلك شرعا للصحة عرفا ومنه لفظ وجبه قوله ولا يصح المنع وإن نوى به الإجابة

الرد على من ادعى أن البيع المجاز لا ينافي مع البيع المطلق

لا حاجة للاعتناء بعد قوله لو كان في نقل المنافع لكن ذكره مبني على اختياره من ان لا بد في المجاز من قصد المنة
من اللفظ مطلقا الى قصد المنفعة لجميع الفاظها وفيه ما فيه من ان العلم انه نوى به الاجارة ولو
بقصد البيع اعلم ان اجارة العين اما في مدة لبقاء العين بعد هاء اداة او في اقل من ذلك وعلى الاول
اما يكون له فائدة اخرى غير المنفعة كالنقل في الترقى والافلا في البيع في الاخير لا تترتب وسفره ويصح على
الاولين لان كان الانتفاع بها في الحالين فندبر ورتبا يستفاد من قوله ولو وقعها البيع في بطلان الاجارة
لو كانت البيع كابتطل لو سبقها ولا قوى الحق مع الثقات ومحل ما في المتن على الغالب من عدم الثقات
فتم فان كان هو المستاجر وهل يثبت لها الخيار لا قوى نعم مع جمل الاجارة اما العتبات لها او
لان وكيل هو المستاجر وهو لا يعلم باجارتها فله البيع بعد العلم والذكر اما مع علمه فلا خيار كما لو كان المستاجر
غير المستاجر ولا فرق مع الجهل بين وقوع الشراء بالقيمة السوقية لتلك العين مسلوقة بالمنفعة او بغيرها
لها اما على الاخير فالضرورة والعين فاحش فيثبت له الخيار لجهله بالحال واما على الاول فربما يشك في ان
لا يحرر من حيث الثمن والعين كما هو الفرض ولا من حيث عدم قبض العين وعدم الانتفاع بها لان الفرض
كون المشتري هو المستاجر فالعين مبدية ينتفع بها فلا وجه للفتن بخلاف ما لو كان المشتري غير المستاجر
فانه يتصور عدم الانتفاع وعدم قبض العين مدة الاجارة وفيه ان المشتري اما رغب في الشراء ودفع
الثمن بانزاع العين ليملك منافعتها مجلتا لجهله بالاجارة ولم يحصل غرضه فله البيع لذلك اذ لو علم بالاجارة
لم يشتريها وهذا الخيار فوذي صبر الى انقضاء المدة اي صبر عن الانتفاع بالعين فلا ينتفع بها حتى
تنتفي المدة اذ المراد منه عن قبض العين وهذا انما يترتب لو كان الاجارة منافية لقبض العين والمراد بان
علمه الحيا له وانما يتم لو كان عالما بالحكم من البيع ولم يكن ذاهلا عن الاجارة ولحكم اما مع القول عنها
او بغيره والظن بانه بالبيع تبطل الاجارة ويملك المنافع فلا يبعد بثوق الخيار وعدم لزوم التصبر كما لو
بالاجارة لانه المدة له وهو الظن ولو تارة عا في الجهل بالحكم او التيسار فان لم يكن في حقه ذلك فلا
يسمع وان الممكن قبل منه بمبنيه وكذا لجهله بالاجارة عانة المنفعة الى البائع ولو ظن بعد البيع من اذ الاجارة
فيكون المنفعة ملك البائع او المشتري نظر من حيث ظهور كونها في ملك البائع حين البيع فيبيع العين
الانتقال الى المشتري كما لو لم يقع اجاره ومن عدم قصد البائع نقلها اليه ولا قصد له المشتري مع العلم بالاجارة
والعقد ببيع العقد ولعل الاجارة قريب فيكون للبائع فتم ولم يمنع ذلك من تحصيل الثمن ايم يمنع العقد

عن الانتفاع بالعين او عن قبضها واطلاقه يشمل الو قبض المشتري بالبيع باذن المستاجر او بدونه حيث يمكن وما لو
يقبض وجهه على الاجارة مع العلم بان قبض العين يصير ايضا قابض لها فلا يتاخر قبضه بسبب الثمن الحال كما لو كان
البيع سلفا او الثمن لنسبة فانه يجب تحصيل الثمن في الاول والثمن في الثاني واما في صورة الجهل بالاجارة وعنده
الفتن فيجب تحصيل دفع الثمن لانه مع ثبوت الخيار له وعدم اختياره الفسخ ما كان العالم بالاجارة في الرضا
بناخر قبض البيع وذلك لا يمنع من تحصيل الثمن لانه لا يحتمل العدم والثنا في قبض البيع فينبغي دفع الثمن في
لان حال البيع كان يرضى كون العين مع المنفعة وانه يقبضها حالا بعد العلم بالاجارة وعدم الفسخ اختيار العين
مسلوقة بالمنفعة اما الرضا بتسليم الثمن حالا فلا ولا يربط مقتضى اصاله البرائة وما دل على وجوب لنفاض
في البيع هو عدم الوجوب لكن مقتضى ملك البائع الثمن وجوب دفعه اليه خلاص من ذلك ما لو امكن الثمن
بالدليل وبقي ما عداه على القاعدة ثم انه لا بد من تقييد وجوب تحصيل الثمن في كلام الشارح بما لو لم يمكن قبض المشتري
العين اتماعا لا مكانا كما لو امكن اذن المستاجر ولم يمنع القبض من حقه او كانت العين في يد المورج البائع فلا يجب دفع
الثمن بدون قبض البيع فقط وعند المستاجر انما يتم هذا مع عدم اختصاص الانتفاع بالعين المستاجر بان
لا يقع الاجارة على الانتفاع بها حتى ياتي بممكن للمستاجر ان يورج العين لغيره لاستحقاقه منفعة من اتماعا او اشتراكا
في العقد الانتفاع بنفسه بالعين الفسخ الاجارة بعد ذلك المستاجر لو استأجر شخص الفلج فصره الوجهه فزال
البيع وبقى ملك الفلج فانه بنفسه الاجارة مع ان العقد من قبل المستاجر لعدم وصول المنفعة التي هي احد الثمن
اليه فلا يفتي المورج العوض الا وهو الاجارة فتم فلا قرب جواز الفسخ لكل منهما وتباين اوجه ثبوت
المورد لانه لا يرضى عليه لو لم يفسخ المستاجر فان قبل بتماخاف من ثمن العين كان يذهب المستاجر بالذات في طوبى
لما فيها قلنا لا يضر من الذناب بما في تلك الطريق فاجرة الفسخ اللهم الا ان يبعد رغبة المنة منه ومن
الفسخ فم او يفتي ان المنع من سلوكها فيها هو معنى الفسخ او يفتي ليس له المنع منه الا بالفسخ وهذا هو فتم ثم انه
ان لا يعود العقد عموم العين المورج وغيره اتماعا هو من نوعه ودد ان اختصاص العقد بالعين المورج
كافي في بطلان الاجارة او بثبوت الخيار فيها فلا اثر لعموم العقد فيه وان اراد بالعموم عموم العين و
المستاجر ودد ان ثبوتها في العين كاف في الحكم ولا اثر لضم المستاجر اليه والظن ان المراد عموم المستاجر في
من الاشخاص فانه يشترط عدم صلوح العين للانتفاع اصدون ما لو اختل العقد بالمستاجر فانه لا يوجب في
العين عن الانتفاع راسا ولعل اقر بغيره الفسخ بالنسبة الى حكم العقد بنفسه اذ لا اظن احدا يذهب الى عدم

في البيع المستاجر انما يتم هذا مع عدم اختصاص الانتفاع بالعين المستاجر بان لا يقع الاجارة على الانتفاع بها حتى ياتي بممكن للمستاجر ان يورج العين لغيره لاستحقاقه منفعة من اتماعا او اشتراكا في العقد الانتفاع بنفسه بالعين الفسخ الاجارة بعد ذلك المستاجر لو استأجر شخص الفلج فصره الوجهه فزال البيع وبقى ملك الفلج فانه بنفسه الاجارة مع ان العقد من قبل المستاجر لعدم وصول المنفعة التي هي احد الثمن اليه فلا يفتي المورج العوض الا وهو الاجارة فتم فلا قرب جواز الفسخ لكل منهما وتباين اوجه ثبوت المورد لانه لا يرضى عليه لو لم يفسخ المستاجر فان قبل بتماخاف من ثمن العين كان يذهب المستاجر بالذات في طوبى لما فيها قلنا لا يضر من الذناب بما في تلك الطريق فاجرة الفسخ اللهم الا ان يبعد رغبة المنة منه ومن الفسخ فم او يفتي ان المنع من سلوكها فيها هو معنى الفسخ او يفتي ليس له المنع منه الا بالفسخ وهذا هو فتم ثم انه ان لا يعود العقد عموم العين المورج وغيره اتماعا هو من نوعه ودد ان اختصاص العقد بالعين المورج كافي في بطلان الاجارة او بثبوت الخيار فيها فلا اثر لعموم العقد فيه وان اراد بالعموم عموم العين والمستاجر ودد ان ثبوتها في العين كاف في الحكم ولا اثر لضم المستاجر اليه والظن ان المراد عموم المستاجر في من الاشخاص فانه يشترط عدم صلوح العين للانتفاع اصدون ما لو اختل العقد بالمستاجر فانه لا يوجب في العين عن الانتفاع راسا ولعل اقر بغيره الفسخ بالنسبة الى حكم العقد بنفسه اذ لا اظن احدا يذهب الى عدم

الى المسافر بعد موت المظالم ولا يضمن فيه وصيغة الوقف تقتضي به اعتبار عدم القسمة لا
بمنع من حصة الاجارة فان قبل العدة على التسليم شرط في صحة الاجارة وهي منتفية هنا لتوقف القبض على ذلك الشرط
ورضاء وهو غير معلوم والعلم بالقدرة على التسليم شرط في صحة الاجارة وربما لا ياذن الشريك في قبض العين
قلنا ان يعلم ان الشريك فيه ومع علم اذنه برفع الحكم فيجبره عليه او ياذن له الحكم ولعل فظن من منع من
اجارة المشاع لغير الشريك الى ما ذكرناه من عدم العلم بالقدرة على التسليم وقد ظهر جوابه ومع ذلك لا يتم ذلك
الا مع عقد المالك اما لو اخذ المالك وجبر لبعض ملكه مشاعا فلا يجزى فيه وجه المنع واما الاجارة
للشريك فلا مانع منها اتم الامانة في اختصاص المتعدي والتعدي بجماله العمل والتمويل حال العمل
والقبض ان اسكال قد تفرق في باب الوديعه بحوالا بعض ما كان اذن المالك في القبض لا يستلزم دفع الثمن
ومن ثم تضمن المقبوض بالسوم على الشهور زاد قوله بحق القابض لئلا ينفق المقبوض بالسوم بمعنى ان القبض
لما كان باذن المالك مع استحقاق القابض له من حيث توقف الاستحقاق عليه لم يثبت على المسافر ضمان بالثمن
مخلاف المقبوض بالسوم فان قبضه ليس بالاستحقاق فمقبوضه بحق القابض يمكن تعلفه بالاذن وتلفه
بالمقبوضه فيكون الباع بمخفى وطا الفناء يقتضي عدم الفرق بين توقف استيفاء المنفعة على قبض
العين وعدمه كالذاتية للحمل فلا ضمان على الثاني ايضا ولو تلف العين في يد المسافر بعد قبضها باذن المالك مع
ان قبضها لم يمس على وجه الاستحقاق فتعيل الشئ اخذ من المذموم الا ان في لنا استحقاق المستاجر منفعتها
كان قبض العين باستحقاق وان لم يتوقف الاستحقاق على قبضها فتم لكن هذا مبني على ان المراد بحق القابض
حق الاستحقاق والظن من تعليل الحكم على الوصف واذن الحق الى القابض استحقاق القبض فلا يتم التعيل
كما ذكرنا ثم ان قبض العين بمعنى قبضها في يد المسافر بعد استيفاء تمام المنفعة المستحقة او بعد انقضاء
المدة المصروفة ليس على وجه الاستحقاق ولا يستلزم بعد طلب المالك بل لا تفرط في دفعها اليه فاذا تلف
في ضمان مع ان التعيل الشئ لا يشتمل المذموم الا ان يولد كون ابتداء القبض بحق ثم انه لو قبض العين قبل
حنوز من استحقاق الاستحقاق فلتلف فلا ضمان مع ان القبض ليس باستحقاق ولا يتوجب في المسئلة
باصالة البين من ضمان واصالة عدمه وبعد ما قبل طلب المالك هذا في غير مال المولى عليه اما
لو كان العين الموجهة ملكه وجب ردّها على المولى فورا بعد انقضاء مدة الاجارة او بعد استيفاء المنفعة
ان لم يظلم المولى وكذا لو اذّن المولى عليه في اثناء المدة او بعد ها فانها في الحالين امانة شرعية

ببدا المسافر ثم انه قد صدرع الشئ فيما توفى بالوديعه بانه لا يجب ردّها امانة المالك كونه الامانة مع طلب المالك او بالحكمة
لانقضاء المدة المأذون فيها ومقتضاها وجوب رد العين الموجهة بنام مدة الاجارة ولو بد من طلب المالك
كيف كان لا فرف في جميع ذلك بين العين الموجهة وما يبدل الاجارة من مال المسافر فانه ايضا يجب له بعد المدة
مع طلب المالك على قول الثم ولا يضمن الا بالتعدي والتعدي مده مضبوطة فلا حظ الخارجه ون
ذكر المدة اخص بطل كما يبطل اوقيته بوقت ما يحجره في الواقع كسوم غير معين اما لو قبله بزمان معين
في الواقع غير معلوم للمسافر والموجر كقدوم الحاج وزوال المطر والتلف في السفر وجبر لا يمتنع من دلة
لحق التعدي اتم احوال العقد اتم في الشروط المذكورة فيه فلا فقه فقول مضبوط بل على اعتبار العلم
بالثمن وان كانت معتد في الواقع ولو قبله بدخل الشهر والبيت وزم مثله مع جهل اوقيته فاولى بالحق
ومقتضى الاجارة فان مقتضاها كون العين امانة بغير ضمان يتلفها بل تعد او تقرب وقد يقال
ان ذلك مقتضى الظن العقد مطلقه فلا يبطم مع الشرط ومثل ذلك ما لو شرط عدم القمان مع التلف
او تقرب والبطالان هنا اقوى لان التعدي والتعدي من اسباب اتمان شرعا فخر خلافا خلاف المشرو
كشرط عدم الارث في النكاح الدائم ليس للوكيل والوصي اى يجوز لهما الاشتراط اولا بغير شرط
وبغير معنى عدم ترتيب ثمره الشرط وهو التسخير عليه والظن الثاني لان الحق لا دليل عليه بعد عدم ترتيب
ثمره عليه فلو شرط الوكيل والوصي الخيار للمطر والاخر فساد العقد مع عدم اذن الموكل وبخو وعدم
اجازة له فساد الشرط بل لا ريب لو وقع التراضي على العقد للمنزّل ولم يقع تمام قصد لم يقع وما وقع
لم يقصد والعقد با بغير المفسود اما لو شرط الوكيل والوصي لنفسه او للموكل والمولى عليه وقع مراعى
كان فضولا لا يتطل الامع عدم اجارة الموكل والمولى عليه ودره له لكن بعد الرد هل يتطل العقد بفساد
الشرط هنا اسكال من ضمان بطل الشرط موجب لبطلان العقد ومن حيث ان الشرط هنا حق الوكيل
او الموكل وهو غير مقصود للموكل واما موجب فساد الشرط مظهر العقد يشككون الشرط الفاسد
مطلوب الاصل الطرفين مرضيا اليه والفرض عدم رضا الموكل به وعدم مطلوب بغيره فلا اثر في فساد
العقد لان التراضي وقع على العقد المحرر عن الشرط وان ذكر الشرط في العقد فم كل ذلك بدون غبطة
في الوصي ثم ان الوكيل والوصي اتما موجرا ومساجروا على الوصي من اتما بشرط الخيار لنفسه او للموكل والمولى
عليه والمطر والاخر موجب كان او مسناجرا ولا يصح شرط الخيار في جميع تلك الصور بل هو فضولي

يتوقف على الاجازة والكلام في بطلان العقد مع علم الاجازة كما مر فخصيص الشك بالخيار بالمساجر
لا وجه له لان الظاهر المتين يشمله وغيره من الصور المذكورة والنظم من كلام الشك جعل الوكيل من طرف
الموجر وكذا الوصي جعل الخيار للطرف الاخر وهو المساجر ووجه التخصيص في الموضوعين غير نظم كما
ظهر مما ذكرنا من الصور او لا يتم ان المراد ان يشترط الخيار للموجر والمساجر معا فيبطل الاستماله
على الخيار للمساجر لان جعل الخيار للموجر ويجعل ان يرد بالاعمال جعل الخيار لكل من الموجر والمساجر معقودا
ان مراد التمس اشتراط الخيار للمساجر او لا كما كان من الموجر والمساجر وفيه بعد لانه كان مناسب ان يقال
او للموجر حتى يكون او للتشريع كما انه لو كان المراد بلا تشريع لهما معا كانت التشريع اية في الورد بغير شرط
لخيار لكل منهما فان اذ يكون للشرع بدل ولعل الشك حل اظ كلام المتن على المساجر لان المشرع في عدم جواز اشتراط
الخيار انما هو شرط الخيار لانه يستلزم الضرر على الوكيل ونحوه حيث يفتي المساجر بخلاف شرطه للوكيل
فانه لا ضرر فيه علة وفيه ان الضرر يتحقق مع شرطه للموجر حيث يكون الوكيل عن المساجر مع ان المراد من كلام
المتن في الصحة بمعنى ترتيبا لثراغى الفسخ لا يجوز وفي الصحة فيستوى فيه شرط الخيار للموجر والمساجر
كان الوكيل للموجر والمساجر وانما لو جعل الوكيل شرط الخيار لنفسه لم يجز فلا يختص عدم الجواز بصوت
جعله للطرف الاخر فتم حيث يفتي اذا اراد ان يظلم لهذا العقد فابقه الله الا ان يكون فيه اشارة الى ان المراد
بقول المتن في الصحة لاعلم الجواز ان ليس الوكيل والوصي شرط الخيار المترتبة عليه الاثر وهو الفسخ فان
عبارة المقصود في الجواز وهو لا يستلزم عدم ترتيب الاثر مع ان المقصود هو الثاني لا الاول فلذلك
نتبعه بغيره بغيره الا مع الاذن او يحتمل اختصاص الاذن بالوكيل وظهور الغبطة بالوصي كما يشعر
قول الشك لا بد من الاذن في الوكيل او يحتمل عموم الاذن للوكيل والوصي بناء على تعميم الاذن السابق
على العقد واللاحق له وهو المستعمل بالاجازة فالاول خاص بالوكيل والآخر نعم الوصي واما ظهور الغبطة فلا
يتصور في الوكيل اذ ليس له شرط الخيار ولو مع الغبطة اللهم الا ان يكون وكيلا على وجه خاص وهو
الغبطة في الخيار فيبرج الى الاذن فتم او ظهور الغبطة في الفسخ الظاهر لعل الطرف بالاذن والغبطة
لا الغبطة فقط والمتبادر من عبارة المتن هو الاذن والغبطة في شرط الخيار لان المدلول في كلامه هو
التمتع من شرط الخيار والمستثنى اية بغيره ان يكون ذلك ولعل مراد الشك انما يجوز اشتراط الخيار مع
غبطة في الفسخ حال العقد فاذا غبطة فيه حين العقد جاز شرطه لا بد منه فيكون المراد بالمستثنى

شرط الخيار لا جواز الفسخ حتى يلزم كونه منقطعا لكن يرد ان المعبر في جواز اشتراط الخيار ظهور الغبطة في
حال العقد لا ظهور الغبطة في الفسخ اذ مع ظهورها حين العقد لا وجه لاقبال العقل لانه غير مطلق
الا على فرض تعبد هو وجود المصلحة في اقباع صورة العقل اذ لا تقبل اقباع العين في بعض المدة دون بعض ففسخ
في البعض الاخر مع عدم امكان الاجازة في المدة المطلوبة خاصة لعدم رضا الطرف الاخر به موجب ان الوصي
او مستأجر او ليس ذلك غشا العلم الا بالخيار وجواز فسخ الوصي متى شاء لكن هذا انما يشترط صورة جعل الخيار
للموجر للطرف الاخر مع ان تخصيص الشك شرط الخيار بالمساجر باي عن ذلك والحق انه يمكن فرض ظهور الغبطة
في الفسخ حين العقد مع جعل الخيار للطرف الاخر فتم لكن الغالب الشايع في شرط الخيار انما هو احتمال الغبطة
في الفسخ حين العقد فان حصلت بعد ذلك فسخ ولا فلا مكان تعبد ظهور الغبطة بالخيار اولى وكيف كان
لا بد من تعلل الطرف في كلام الشك بالغبطة الا بالاذن لان الكلام في شرط الخيار وانه لا يجوز للوكيل الا اذن
الوكيل فيه ولا اذن في الخيار لا يقتضي الاذن في الفسخ كما ان الاذن في الفسخ لا يوجب الاذن في الخيار والآن
في يتوقف الفسخ على الخيار فلا اذن فيه لوجب الاذن في اشتراطه للزم له وبالله فبإقامة الشك هنا لا يخفى
عن تصور واضطراب فتم حيث يشترطها في شرط الفسخ بناه بل الاقوال فتم او وصفها اي وصف العين او
المنفعة والاخر اولى لانه قد لا يتم المنفعة الا بوصفها لا بمشاهدة العين ولا بوصفها كالاخير للخيانة او الكفاية فلا بد
من وصف المنفعة او كانت متعددة في العين لا يخفى انه قد يحتاج الى التعيين مع وحده المنفعة كالعلم يعلمها
متلا ومنفصلا ويجب دفع المنفعة الى الموجر ولو قبل العمل وقبض العين الموجرة ولو الفسخ الاجازة بغيره
بدون الاقباع او العمل سقط الاجرة وكان الثمن المنفصل للموجر او الاجارة والتأجير المتصل فبايع للعين و
فلا واما تم الغاية او اتمام في الاجرة المعينة في حين العقد دون الاجرة الكلية وبطلان الثمن في الملك قبل
التسليم في الاجرة الكلية فيما الوصار المساجر فتم فلو كان الموجر من جملة الغنم مع الملك لا بد منه وان
كانت على حالة الظن ان المراد به عمل الحر واما الرق فيدخل في العين الموجرة فلا بد منه من تسليم الاجرة بقبضه
ولا فرق بين ام الولد والوقت الخاص وغيرهما في الوقف العام نظروا لو كانت الاجرة منفعة عين فلا بد
من تسليمها بتسليم العين الموجرة ولو كانت عملا وجب المشرق في تسليمها لعدم تعيين المغيبة فيه
اشعار بان المغيبة يضر داخل في اية الاجرة وفرد من افرادها والعقد متعلق به وفيه اثر في لا وجه
للابدل ولا للفسخ مع تعذره لان المغيبة يضر فرد من الاجرة والحق ان اية الاجرة الغير المعينة فيضر في

كان ترك العمل في البعض بتفريطه في غير المساجير بين الفسخ في الجميع وفي البعض ما فيه وعدم الفسخ اصلا
وقد ظهر حكمه في الحاشية لا ينشر وقبل استحقاق الفسخ اه ان ارد الفسخ في الباقي لم يجز اجرة مثلهما
عمل بل ينشأ المستحق والاداء الفسخ في الماضي اجرة المثل لكن لا وجب لجعله من مقابل القول بالبطء في
الباقي وحيث ان الفسخ فيه وبالجملة لا يجز كلامه هنا من تصور الخوف ان المساجر يتخير في الماضي بين الفسخ فعليه
اجرة مثله والاجارة فعليه المستحق بالنسبة ولما بالنسبة الى الباقي فيبطل الاجارة بنفسها وما ذكره التمس من
حيث ان الفسخ في الباقي فذلك خطأ ولا يظن وجهه ام والاوسط اجرة لا يخفى ما فيه لان خارج الوقت
خارج عن مقتضى العقد وما وقع عليه فلا وجب استحقاق المستحق بالعمل في خارج الوقت اذ لم يورث
ضعفه فلا يجوز مع العمل لغيره في المثل لكن لو اجر نفسه لغيره ليلد هل يقع الاجارة باطله او يكون
محمومة خاصة وجهان الظاهر لعدم استحقاق المساجر الاول منفعة الليل حتى يبطل الاجارة غاية
الامر انه لو ضعف عن العمل في النهار سقطت من اجرة المستحق بحساب نقصان العمل ومنه ما يقال باطلانها
لضعفها من سيقاض المساجر تمام عتق قم ومن جاز عمل لغيره اه لا يخفى ضعف الوجه الثاني وقوله
من الضمير في حق الغير لعدم استحقاق المستحق جميع منافعه نعم لو استوجر جميعها اجرة ذلك وكذا
يقع في المملوك كاد كونه لان منافعه برمتها للمولا ومثل عمل مملوك غيره كذلك لا يرب في الخدم
بل من ذل المولى ولو بالفحوى وفي محذور ذلك العمل لو كان عقدا او ايقاعا وجهان فتم اما ان يكون
بعقد اجارة لا فرق بين كون الاجارة الثانية مطلقة من جهة الوقت والمباشرة او من احد هما وخاصة
من الجهتين فاقم مع العمل الثاني في وقت الاول يترتب عليه ما ذكره يتخير المساجر اه وكذا
يتخير لو عمل الاجير لنفسه ولم يعمل شيئا بين فسخ الاجارة والرجوع عليه باجرة المثل لانه المستحق
اه فيه نظر اذا غرض من فسخ الاجارة طر اسواء عمل شيئا ام لا كما يوشد اليه قوله لقوان المنافع التي
وقع عليها العقد وبعضها فلا يرب في جواز الفسخ في الكل مع العمل في البعض للظن ببعضه
الصفقة فثبت فيه اجرة المثل ومن المستحق نعم لو فسخ في الباقي خاصة اجرة شئون بعض المستحق فيه بالنسبة
فتم انه مع عمل البعض يتخير بين امور ثلثة فسخ الجميع فعليه اجرة المثل البعض فسخ الباقي خاصة
فعليه من المستحق بالنسبة وعدم الفسخ في شئ من فسخه كل المستحق له اجرة مثل الباقي في فسخ العقد
الطارى واجازته لا يخفى عدم ملائمة لفظ الفسخ هنا لانه انما ياسب مع صحة العقد وقوله لو

ولا خذ منها بدون الاجارة والاولى ابدالها بالرد بان يتخير في رد العقد الطارى ثم ان الرد والاجارة انما
يتم مع تعلق الاجارة الثانية بنوع ما تعلق به الاولى اما مع تعلقه بصفة او مثله فلا اثر لاجازته ولا ردده لعدم
استحقاقه تلك المنفعة كما لا يخفى وفيه نظر لان الاجارة الثانية مانعة من حقه منافية له فله ردّها واجازتها
نعم يرد انه مع الاجارة تبطل الاجارة الاولى فلا وجب لفرض قضاها ومنه يعلم ما في قوله اذا المنفعة معلومة
لان لا يتم الا في بعض الفروض كما عرفت عن المدة الفاتية هذا لا يتم الا اذا وقع الاجارة الثانية على ضد
ما وقع عليه الاولى او مثله ام او نوع مع زيادة اجرة مثل الفاتية عن اجرة مثل الثانية وعدم اجارة الثانية
اتامع الشاوي والنقص فلا يتم وقوله لا تخاف من العمل المستحق له اه انما يتم في الضد والمثل لان العمل
فيهما غير مستحق له ولا يتم في نوع الاجارة الاولى لان اجرة مثل ما عمل للمساجر الثاني بصفة العمل المستحق
له فيكون اجرة مثل المدة الفاتية قيمة ما يستحقه من العمل لا يمنع من ذلك هذا في اختلاف الاجريين في النوع
بما على الاجرة ان كان العمل الثاني مثل ما وقع عليه الاجارة الاولى او ضده تعين الرجوع على الاجير ولا تخيير
واما ان يتم التخيير مع كونه من نوع ما تعلق به الاولى وهما مباحات جليلة طوبى قد اوردناها في كتابنا في
الاجارة وان اجارة ثبت له المستحق فيه ان لا يتم هذا الا اذا وقعت الاجارة الثانية على عين ما وقع عليه الاولى
نوعا اما لو وقعت على ضده او مثله فلا معنى للاجارة لعدم استحقاقه تلك المنفعة قوله بين اجارة اه انما
يتم لو كان العمل عين سقلى الاجارة نوعا لا اذا كان ضده او مثله بل الاجارة كما لا يخفى فلا يمكن فرضه بغير
الفسخ وان عمل تبرعا وكان العمل ثمالة اجرة اقول ان لم يكن مما له اجرة وكان ضده ما وقع عليه الاجارة
او مثله رجع المساجر على الاجير بغير باجرة مثل العمل الفاتية اي بغير عقد نفسه ولا رجوع للاجير ولا على من
عمل له تبرعا وان كان مما له اجرة بشئ سوا عمل بالاجارة ام لا اما الاجير فلا قد متبرع واما المساجر فلا ان
ذلك العمل غير مستحق له وان كان مما له اجرة وكان عين ما وقع عليه الاجارة نوعا رجع ايضا باجرة مثل المدة
الفاتية ان كان ازيد من اجرة مثل العمل المتبرع به وباجرة مثل ذلك العمل ان كان اقل من اجرة مثل المدة
الفاتية او مساوية لها ويرجع باجرة كان على الاجير بل الظاهر ان لا رجوع له عليه بزيادة اجرة مثل العمل
اجرة ما فانه من المدة لعدم استحقاقه عليه ذلك العمل فتم ولا رجوع للاجير بشئ على من عمل له تبرعا
مع جهله بالحال الغرض منه وفاداه على المتبرع وان شاء المساجر رجع بمقدار اجرة مثل العمل المتبرع به
خاصة دون الزيادة على من عمل له تبرعا مع جهله بالحال حيث لا يفسخ اجارة نفسه سواء كان عالما بالحال

ما تقدم في الحج أنه انزل العمل ما ذكره في الحج متى على وزنه ومن ثم يصرّف الاجارة الى قبل سنة الاجارة التي انزلت
وزنه في الحج المتدبر ايضا اذا استوجب عليه فدية وما ذكره احوط أه اقول انما الاحتياط في الغور والمساكن
الى الاجارة المطلقة اما بطلان الاجارة المترتب على الفورية بالناخير عن مدة يمكن فيها العمل فليس باحوط لاقتضاء
سقوط الاجارة وهو احوط للموجر لا للمستاجر وهذا السنة قبل اقفاء الفورية التوقيت ولا فلا يجنب ثم ان الاجارة
بما يترتب على الفورية من بطلان الاجارة الثانية عدم بثبوت الفورية لثلاثين يوما بطلان الاجارة وسقوط ما ثبت لها
من البعثة كما لا يخفى ومنه ان في القول بان ما ذكره احوط ليس بسديد فتمت مدة يمكن الانتفاع فيها انما
هذا في الاجارة المطلقة اي الخالية عن المدة اما الموقوفة فلا بد في استقرار الاجارة فيها من مضي جميع المدة وان
زادت عن مدة تمكن الانتفاع فيها ولا يكفي في ثبوتها مضي مقدارها كما لا يخفى فالتعاقب لا يخفى من مضي وقوله
فيما بعد حتى انقضت المدة او مضت مدة اقرب الى الصواب من هذه العبارة والمراد بمعنى مدة يمكن فيها الانتفاع
قابلية العين للانتفاع في المدة ولا يعتبر يمكن المستاجر من الانتفاع بها فيها فيستقر الاجارة مع مضي المدة وان
لم يكن من الانتفاع لما مر من قول المصنف وعذر المستاجر لا يبطلها لكن هذا التاميم مع تعيين المدة في العقد
بلفظه فالظاهر ان عذر ما منع من استقرار الاجارة بمعنى مدة يمكن فيها الانتفاع هو ولو طرأ المنع المنع كان
الشئ او من الموجر او من المستاجر او الاجابة وعلى التفادي وما تالف او غيره وما ذكره من جواز الفسخ خاص بالمنع
بالمنع من الله تعالى او الموجر او الاجابة مع بقاء العين صالحة للانتفاع ومع تلف العين من
الله بفسخ الاجارة بنفسها ولو شرط عدم الانفساخ بالتلف او عدم الخيار بالمانع بطل الشرط فانه
مقتضى العقد ومع التلف بفعل المستاجر يستقر الاجارة مضافا الى ضمان العين ومع كونه من الموجر يثبت
الخيار بين الفسخ واجرة المثل ثم ان جمع ما ذكره خاص بالوعين العين والمدة اما مع اخطا العين بعين المدة
الا فلا يعقل عروضا للمانع قبل القبض اللهم الا مع اخضرار ما عند الموجر في عين واحدة مع عروضا للمانع
فيها فحينئذ الفسخ واما مع اخطا المدة بتعيين العين ولا فلا وجه للفسخ لعدم ضيق الوقت اللهم الا مع الضيق
بالعين ثم ان مع تعيين المدة والعين وتعيين المدة خاصة لا وجه للتصديق في ذلك المانع بل بفسخ الاجارة
بعض المدة من دون توقف على فسخ نعم للمستاجر فسخ العقد بالقبض الى المدة الثانية وعدم دفع المستع كماله
عدم الفسخ ومطالبة المانع باجرة المثل فتم لان العين قبل القبض لا يربط المضمون قبل القبض في
الاجارة انما هو المنفعة لا العين وانما يضمن العين قبله في البيع ثم ان ضمان العين والمنفعة قبل القبض ليس

ما تقدم

ام جاهلا وسواء استحق المستاجر اجرة مثل العمل ام اجرة مثل المدة الفاتية ويوجب المستاجر على الاجير
على اجرة مثل العمل حيث يثبت زيادة ولا يرجع للاجبر بها على من عمل له مطعما كان او جاهلا ويوجب
على من عمل له بترعا بما عزمه المستاجر على الاجبر مع جهله بالحال لانه معزور من الاجبر كما انه لا يرجع للاجبر
عليه بما اغتراه للمستاجر اما مع علم من عمله بترعا بالحال ففي رجوعه على الاجبر بما اغتراه ورجوع الاجبر
عليه حيث يعزم او العلم وبهتان والا قولنا لان المتبرع له هو المستوفى بالمنفعة المحلولة لغيره بل غرور
ولا جبر للفقير ولا بيان المباشر فليس من السبب مع عدم الغرور فان قلنا ان ضمان المستاجر على الاجير
يرجع هو عليه بما عزم ويوجب على من عمل له بترعا حيث يعزم ولذا قلنا قاربه على من عمل له كان الاثر بالعكس
والظاهر ان قرار الضمان على من عمل له لانه المستوفى بالمنفعة الغير من دون عزم هذا مع الاختيار اما مع الجهل
ولا كراهة فالقرار على الاجير كالحال الجهل وبالحال حيث كان العمل ضلما وقع عليه الاجارة او مثله لا يرجع
للمستاجر على من عمل له بترعا بشئ مع الجهل او العلم وانما يرجع باجرة مثل المدة الفاتية على الاجير طامنه
سواء كان العمل قمارا لاجرة ام لا وفي جميع الصور يرجع الاجير على المستاجر بالمستع وطما في قول المصنف وكان
العمل قمارا لاجرة وقوله يجنبه ولو اكره الاجير على العمل استحق المستاجر الرجوع عليه باجرة مثل العمل لو كان
من نوع يتعلق بالاجارة ولا يرجع له على الاجير ولو كان العمل ضلما او مثله يرجع الاجير عليه باجرة المثل
دون المستاجر فتم والا فلا شئ اما لو كان المراد ان يمكن العمل قمارا لاجرة لم يصح قوله فلا شئ لما عرفت
من وجوب الرجوع على الاجير باجرة مثل العمل الاول وفي معناه عمله لنفسه اي ان كان العمل قمارا لاجرة فحينئذ
بين فسخ عقد نفسه فلا شئ له على الاجير وبين الرجوع على الاجير باجرة مثل العمل ويعلم ما فيه مما مر فانه
مقتضاه انه لا يرجع له عليه باجرة المثل اي لم يكن العمل قمارا لاجرة عادة ولحق ان له اجرة مثل المدة
الفاتية وكذا لو كان العاقد ما وقع عليه الاجارة او مثله او غيره وكان اجرة اقل من اجرة مثل المدة انما
انما لو كانا زيد منها او مساوية لها فيرجع عليه باجرة مثل العمل وكيف كان فيحق الاجير المستع في الاجارة
حيث لا فسخ ولو جار شيئا من المباحة اه لو كان الاجارة على تلك الحجة اسكل الامر في الشئ المحال
هل هو للاجبر والمستاجر مع ثبوت الاجير التملك لنفسه من حيث ان المنفعة الخاصة في ذلك الوقت
لخاص مملوكة للمستاجر ومن حيث له الملك في الجارة موقوف على ثبوت التملك والغرض ان لم ينف
للمستاجر بل لنفسه وقد سبق في القواعد بالاول فارجع عليه المستاجر باجرة المثل ويؤيد

طعن بعد القبض فلا وجه للنظر في ثبوت الارش بل لا ينبغي ثبوته ولا بطلت اى اصل الاجارة اى اهدم في
ابتداء المدة او تبطل في المدة الباقية خاصة لو اهدم في اثنائها لان المعتمد منه ان لا يخفى ان ما يسقط خيار
الفسخ في العيب انما هو التصرف الواقع بعد العيب والخيار لا ما حصل قبل حدوثه والعيب هنا حادث بعد القبض
في بعض المنفعة لان الفرض حدوثه في المنفعة الباقية بعد استيفاء بعضها فالمتعارف وقع قبل العيب هو
غير مسقط للخيار والحادث بعده وانما المسقط له ما يحدث بعد ثبوت الخيار والعيب فان راد الشئ بقوله لان
المعتمد ما ذكرناه فهو حسن ولذا راد ما ينظم من كلامه من ان المسقط للخيار انما هو ما يتعلق من التصرف
بالمنفعة المعيبة وهناك يتعلق بالتصرف بما بل بالمنفعة الصحيحة خاصة وبالحمل بالمنفعة حادثه شئنا
فشيئا فهي بمنزلة اعيان متعددة والتصرف انما يسقط الخيار ومط اذا تعلق بالخبر المعيب ويسقط فيما
تعلق بالتصرف به خاصة دون ما يتعلق به والتصرف هناك يتعلق بالباقي بل بالماضي فلا يسقط الخيار
في الباقي ورد عليه ان هذا الفرق يحكم والذي صرح به هو غيره في باب السعي بالتصرف في بعض المبيع مسقط
للخيار في الجميع بعد حدوث العيب سواء كان ما تصرف به معيبا ايضا او صحيحا فتم ويستحب ان يقال في
ان ما دل عليه النص هو التمسك استعمال الاجرة بلا مقاطعة واقبل مراتبه الكراهة وانما استحباب المقاطعة فيه
على ان ترك المذكور مستحب لا دليل له غيره وفيه كلام في الاصول ثم ان الكراهة خاصة باستعماله بدون مقاطعة
فيتعلق بالمساجير فلا كراهة في عمل الاجرة فلا يتعلق الكراهة بالاجرة ولا باجرة ولا بما يصل الى المساجير
من العمل فتم استحباب المقاطعة انما هو في الاجارة المعاطاة اما الاصل الاجارة فلا يصح بدون مقاطعة
مورد النص وان كان هو الاجرة لان التعديل بعد العموم وشمول العين الموقوفة لا يجزئ فيه ولا
على ما ذكره الاصحاب من عدم وجوب دفع الاجرة في عمل الجبر بعد العمل لا قبله واذا النص وان شمل الاجرة لرق كن
لابد من حمل على الرق بمنزلة العين الموقوفة يجب دفع اجرة عند قبضه عوضا لثلف بده هذا ان
من ثلثه بفعله ومن قبل الله نعم وان كان اشعاره بالخبر بالاول وقوله بناء على ضمان الصانع اه معناه على الاخير
بناء على القول بضمانه ما يثلف ببله بفعله فانه قول في المسئلة وفيه خلاف الامع الامة له هذا الامة
التي صورة البينة على التفريط والتكول عن التامين في صورة التلث ببله لعدم معنى للتبينة في التلث لان التلث
بالعمل في التلث ولا فلا اسكال في المنع نعم لا اسكال فيه انما الاسكال فيما لو دفعه الى غيره فعمل فيه
الغير اجرة او تبرعا ولا ريب في الضمان وعدم الاجرة على مالك العين ولا يرجع للاجر عليه شئ لعدم وفائه

ملحق

بمقتضى العقد ولا يرجع عليه من عمل فيها العلم بدفعه ولا ريب في رجوع العامل على الاجير باجره مثل
العمل مع الجهل وعدم التبرع للغرور منه الامع العلم بالحال العلم بالعدوان وعمله ظاهرا عامدا فلا وجه له
ولا اجرة عليه ومع التبرع الامر ط وجواز اجارة لا ينافي في بنا في اشتراط اذن المالك اقول كيف لا
ينافي والفدرة على التسليم شرط في صحة الاجارة اجماعا وكذا العلم بالفدرة حين الاجارة ولا يجعل ذلك
احتمالا لعدم اذن المالك وعدم امكان الدفع الى الحاكم مع نفي جميع ذلك لا معنى للتسلط على الفسخ
كما ذكره بل يجب الحكم بنفسه لفقد شرط صحتهما وهو الفدرة على التسليم كما صرح به وهو غيره وفيه نظر لان
المراد فسخ المساجير الاول الاجارة الاولى والفدرة على التسليم في الاجارة الاولى حاصلة وانما لا تحصل في الاجارة
الثانية وليس المراد فسخها وانما ان المراد فسخ الاجير الاجارة الثانية ففي جواز بيعه بغير اذنه ويجوز الوفاء
بما لو تعدر استبدان المالك والمرافعة الى الحاكم وكما يرفع الحاكم مع عدم اذن المالك كما ينبغي من فسخ
والاستبدان منه مع تعدر استبدان المالك او يسقط على الفسخ اى يسقط المساجير الاول على فسخ الاجارة
الاولى او الثانية او تسلط المساجير الثاني على فسخ الاجارة الثانية والاولى وان صح كل من الوجهين بل لا يصح
على الوجهين الاخيرين بل ينبغي العقد بنفسه لما مر من فسخ شرطه الذي هو الفدرة على التسليم والعلم به وقد مر
ان العقد لا يفسخ الاجارة الثانية خصوصا اذا كان المنفصل بغيره كدالة على جواز تسليمه الى غير التمتع
ولو كان غايانا ومع كونه غايانا اسكال والنظر عدم الجواز لانه تفريط في العين وهي امانة بيده فتمنعها بالتفريط نقص
العين المراد به النفس الحادث بعد يوم التفريط واما النقص الثابت في كل حدث زيادة بعد ذلك فيكون مضمون
انما يضمن الزيادة على القول باعتبار قيمته يوم التفريط واما على اعتبارها يوم التلث فلا كلام في ضمان
الزيادة الثانية يوم التفريط لو قبل باعتبار قيمته والعبارة غير شاملة لجميع الاقسام ولو قال لا ريب في ضمان
اعلى القيمة يوم التفريط الى يوم التلث كان اولى على المالك انما لم يقل على المالك انما لم يسم منه اذا لم
مالك العين والموجر بما ملك المنفعة خاصة كالمساجر والموصول بالمنفعة ويجوز اسقاط المنفعة المظن
لكن يترتب الاجرة لعدم انقضاء الاجارة كانه باسقاط الاجرة لا يسقط استيفاء المنفعة ولو كان صغيرا او
عبد ضمنه اقول سيد كره الشئ في كتاب العقب عدم ضمان الصغير بالعقب لا يضمن ولا منفعة لو تلف بافقه من الله بل خلا
اما الوفاة ليس ببيع كونه لينة ودفع الحائط ففي ضمانه فلو كان للشيخ ولم يرجع التمسك شيئا فكم هنا بضمانه مكره غير
فلا بد من مضمون الاجارة لا يخفى انه لم يبيع الحضم وجوب ما يتوقف عليه توفيق المنفعة على الموجر لاجل دخوله في

الاجارة وانما ادعى الوجوب من باب المقتضى فلا يرتبط ما ذكره التمس به والصواب منع التوقف اذ لم يثبت وجوب
وانشاء المنفعة من على الوجوه حتى يجب عليه فقد ما ذكره ما يوقف عليه توفيق المنفعة بل يقول بما يجب عليه انما كانت
لا يتوقف عليه استيفائها على بدل عين من الوجوه او منفعة اخرى غير ما تعلق به الاجارة فلا وجوب بدون ذلك
يجب عليه مقتضاه فالواجب على الكاتب ان يكتب ما يوافق القرباس والمداير والفلم لا بد منه فلا يجب عليه
شي من ذلك الا اصاله ولا يتعاضد من باب المقتضى ومنه عليه القرب والتمام والوضع والحمل والشدة وغيرها
اللهم الامع استقرار عادة بذلك فيجب لذلك يجب اذهاها لاجلها لا يخفى ان ما اوجبه الضم على الوجوه
من الاعيان اعم مما يلزم اذهاها الا اذا هاب في القيد والحرام والتمام ونحو ذلك فلا وجه للتحقيق بما يجب
اذهاها فتم لتلا بوجه الاستبانة وانما الوكالة في بعض منافع استبانة في المنفعة بالذات بالتسليم
الموكل وانما التباينة للعرض وهي فعل الوكيل فاعلموا احدث ولا بد من الاستبانة اقول سيجري في كتاب الوكيل
بان الوصاية استبانة الموصى غيره في التصرف وهو ينافي ما ذكره هنا ونحن ما ذكره في الوصاية فان كان من
الوكالة والوصاية استبانة في التصرف كما ان كل ما احدث ولا بد من سلطة والوصاية بان يكون استبانة
في الوكالة كالوصى على الصغير ونحوه ولجميع بين كلامي في الموضوعين ان الوصاية ولا بد من سلطة واستبانة فانه
لعدم قبوله الغرض ما دام على اذرا على العمل بالوصية بخلاف الوكالة فاعلموا ولا بد من فاقصة واستبانة غير فاقصة
والوكيل يتبع محض الموكل بغضه متى شاء فانه لا ولاية له اضم وبالحكمة الغرض هو الاستقلال وعدمه فقول
انه لا استبانة في الوصاية فظنوه الى استقلال الوصي في الولاية وتعرفها فيها فاني بالاستبانة نظر منه الى الغرض
استبانة في الجملة فتم وسيجري عند قول المم ولا تقبل فيها في الوكالة فتم شهادة النساء بان الوكالة في
فاقصة استبانة في الحفظ خاصة ترد عليه ما لو كان المال في يدي ما لكونه شخص الحفظ ما في موضعها
بدون وضع يد عليه فانه استبانة في الحفظ مع انه ليس بدبته كما صرح به المحقق الثاني في باب الوصاية
من جامع المقاصد اذ المعبر فيها وضع اليد عليها بل هو وكالة في الحفظ كما صرح به المحقق المذكور فيجوز
ينقص تعريف الوكالة ايضا ما في استبانة في التصرف فتم ولا يستجاب ولا استجاب يعني ان اجاب الوكالة هو
الاجاب الواقع بعد الاستجاب وليس المراد ما هو الظاهر المنبسط من ان اجابة الاستجاب مع الاجابة لا يخفى
لكون الاجابة استجابا كما لا يخفى وبشرط فيها التجنب وجه الاشتراط ان التعلق بين العقد الذي
هو لا نشاء وانما المانع من صحة العقود التعلق الحقيقي وهو التعلق على امر غير واقع وان كان محققا في الواقع

وانما التعلق التصوري فلا يمنع اعني التعلق على امر حاصل بين العقد مع العلم بصحته كما لو كان وكلت اى
طلعت الشمس مع العلم بطلوعها حين العقد او كان ذلك الكتاب ملكي وكلت في معبره كما يشترط بتجديد
العقد كل يعتبر تعيين الوكيل والموكل وما وكل فيه فلو كان وكلت شخصا في كذا او طلاقا او غيرها وان
وكيل حذا في فعل معين وان كان في امر ما لم يتجلفد دليل الصحة وعدم انصراف الاطلاق الى غير ما اريد
فتم وفي صحة التصرف فيه شراح لان الظاهر من ثبوت الاذن الضمني وفافا والخلاف انما هو في جواز
بغيره او عدم جواز مع اتان المص تترتب جواز التصرف وعدمه على بقاء الاذن الضمني وثبوته او عدمه
من ثبوت الاذن الضمني وانما امر زائد على الوكالة فالجواز التصرف مع بطلان الوكالة ومن
بعده وان الوكالة ليست الا الاذن منع من جواز مع بطلانها كما ينادى كلام الشافعي بوجوب الوجهين فتم
كون الفاسد بمثل ذلك اى التعلق على الشرط او الصفة ومثله شرط العوض المذكور المحجوز
في الوكالة كما ذكره وانما هذا الفاسد لا يترتب مع كون الفاسد بغير ذلك لا يثبت الاذن ويجزم التصرف بعد
فساد العقد كما لو كانت العين المتعلقة بالوكالة مستحقة للغير وكما لو وقع من الصبي والمجنون او السفه
ذلك والشر في ذلك ثبوت التصرف بغير الاذن فتم وان الوكالة ليست امر زائلا على الاذن الحق ان الوكالة
نوع خاص من الاذن ومطابق الاذن اعم منها وانما الوكالة اذن مع عقد فذلك ينفك الاذن عنها ويوجد
بدونها كالاذن في الاكل والمشى ونحو ذلك وان لم ينفك الوكالة عن الاذن كما لا يخفى وكذلك الاذن في التمس
بالنحو وشاهد الحال فانه يجوز التصرف به وليس وكالة قطعا والخاتمة وان جاز التصرف بذلك الا ان يثبت
حقه على امانة المالك فيبطل بدونه وكذا الزوجة والعقد قد باذن الزوج والمولى لها في امر وقد بولها
ففي الاول ينفك الاذن بالطلاق والعقد دون الثلثة فان قيل لظ لا وجود له بدون فرد منه وبانتفاء ثلثه
فانما الاذن قد خص بالتعلق بما مر خاص كما هو الغرض وليس باقيا على اطلاقه غايته الامر وجوده مع العقد تارة
وبدون اخرى ولحق انتفاء الاذن بطلان العقد بفساد فقه ولا اذن في الوكالة مفيد بكون
علاوة الوكالة بدون وقوعها لا يحقق له كالعقد المشروط بشرط فاسد فانه يفسد بفساده ومن ثم
يسقط الواجب الوقت بفوات وقته وكذا لا يبقى الجواز بعد فتح الوجوب ومن هذا يفسد فساد قوله وعدم
الانقضائهم من عدم الاعتم فاعلم ان الاذن في التصرف في مال الاذن انما اذن في التصرف للاذن بان يعود
نفعه اليه واذن في تصرف يعود نفعه الى المادون والاول هو الوكالة الاخر فتم ان الوكالة لا تزل

عن تلك الموكل وأما على القول بأن الإجارة ناقلة فينبطل عقد الفضولي بعقد الوكيل قبل الإجارة فلا اثر
للإجارة بعده أما لو أجاز الموكل قبل فعل الوكيل بطلت الوكالة فلا يصح من الوكيل العقد بعد الإجارة
فتم وقد تحقق متعلق الوكالة بحجر الوكيل فينبطل به فليزوم من تحقق التوكيل وعدم تحقق الوكالة
وافترقا لها باعتبار حصول متعلقها كما لو وكل احد المشايخين الاخر او غيره في الالتزام بالبيع و
اسقاط الخيار فانه بسقطه يجرى ذلك فلا يتحقق وكالة لذلك الوكيل على الرضا بالبيع ولا فرق
في بطلانها بالجر وفعل متعلقها بين علم الوكيل بذلك وعدمه كما لو وكل غيره ولا كالعزل وكان يتصل
الوكالة بفعل الوكيل ما وكل فيه وبفعل الاجنبي له حيث يقع فعله منه وكل يتصل بقلبه من الله تعالى
او من ادعى وبفعل الوكيل والاجنبي ما ينافيها فلا وجه للاختصاص على فعل الموكل متعلق الوكالة او متعلق
وأما الوكالة الزاه الوكالة اما في البيع والشراء وعلى التقديرين اما بعين الموكل الثمن او بغيره وكيف
كان اما بريد في البيع والشراء عن من المثل او ما عين له او ينقص فان زيد له ان يدها حمله في البيع
يجب البيع به ويبيع بما عين له لكن يجوز بيعه بالثمن اذ لم يتم قوته على خلافه كما يأتي ولا يجوز البيع بانقص مما
عين له ولو ساءى من المثل وزاد عليه وان اطلق في البيع وجب عليه البيع بالثمن اذ لم يتم قوته على خلافه كما يأتي ولا يجوز البيع بانقص مما
البدل اتفاقا ولا يجب طلب الثمن اذ لم يتم قوته على خلافه كما يأتي ولا يجوز البيع بانقص مما
يجوز البيع بانقص عن من المثل وفي الشراء مع تعيين الثمن يجوز الشراء بانقص منه لا بازيد لكن لا يجب
ولن يدل التمسك الا ان يقوم قرينة على خصوص الشراء بما عين فلا يجوز بانقص ومع طاعة البيع بالثمن
المثل لا بازيد ويجب بانقص مع البدل اتفاقا ولا يجب طلبه ان تناولت وكالتم له اي تناولت الوكالة
لبيع بالخيار لنفسه ويجوز ان يرد تناولها لنفسه وفيه ان الوكالة في جعل الخيار لنفسه ليستلزم جواز
له ولا يتوقف على اذن جديد اذ لو توقف على الاذن لم يكن الخيار للوكيل بل للموكل فتم يقتضيه ثمن
المثل حال المراد بالحلول ان كان في جانب البيع صحيح اما ان كان في جانب الثمن فلا لان التمسك في الشراء
انفع من الحال واعبط الله الا ان يستلزم ذلك زيادة من التمسك على الحال او بخلاف عدم التمكن منه
عند الحلول ففضولي انما يكون فضوليا لو فعل ما لا يشمل الاذن صريحا ولا خوي فلو عين ثمن
لشراء فباع بانقص وعين ثمن البيع فباع بازيد لا يكون فضوليا بل داخل في الوكالة بطريقين
وفي الحقيقة ليس هذا مخالفة الاستنباط فيها اجمع المراد الاستنباط في التمسك والفضل والمسيح والاستنباط

منه

في غسل الوكيل ومسح اعضائه من الموكل لا يبعد توكيله حقيقة ان اريد انه ليس توكيله في جميع احواله
الوضوء حتى التيمم او في الغسل اعضاء الوكيل فحسن وان اريد انه ليس توكيله اخص فم اذ لا يرد بالوكالة له سوى
الاستنباط في التطرف وهو هنا حاصله واقام اذ كرم من ان يحجز استنباط المجنون ويقتضي عدم كونه وكالة فيمنه
انه لا مانع من توكيل الصبي والمجنون فيما لا يعتبر فيه البلوغ والعقل كحل شيء ونحوه وسياق في كتاب الجعالة
انه يصلح من الصبي العمل بعمل وان في المجنون وجهين ولا بد من كمال المتعاقدين لا بد من يقينه بما يعينه
فيه البلوغ والعقل من التصرفات اما غيره كغسل النجاسة فلا دليل على عدم صحته وكالهما فيمنه فتم اوفي الحجج
المندوب عطف على ما يليه من المندوب اي كصلوة الطواف في الحج المندوب وليس عطف على قوله فيما كما
وقع في بعض الحاشي فانتهى هو اذ ليس الكلام هنا في الاستنباط في الحج بل في الصلوة المندوبة وان وجب
اي بالشروع في الحج والتلبس باجرامه او بالاجارة كصلوة الزيادة هذا مع الاستنباط في اصل الزيادة
ظافا لاستنباط الاستنباط في صلواتها اما مع الاستنباط في صلواتها خاصة مع مباشرة نفسها بنفسه للزيادة
فشكل وكذا الكلام في قوله كصلوة الطواف المندوب فانه مع الاستنباط في اصل الطواف لا اشكال في
استنباطها الاستنباط في صلوة اما في الاستنباط في صلوة خاصة مع مباشرة للطواف فاشكال والتمسك
مطلقة في الموضوعين من كمال المتعاقدين اه ويشترط في الوكيل التعيين فلو قلنا ذلك كل من فعل ذلك او
احد شخصين او اشخاص بطلت الاصل فافان الى التعيين فتم فيما ليس له مباشرة اطلاقا
يشترط الزمن والرد ونحوهما من سبب اسباب الحجر كون الحجر في الجملة قيد الحجر لا الوكيل فان الحجر قد يكون
معه من جميع الوجوه في الاموال وغيرها مع اذن الولي وعدمه كما في الصبي والمجنون وقد يخص بالمال كما
في السفينة والفلس ومع ذلك يختص الحجر فيها بصورة عدم اذن الولي والغرض في التطرف ويصح معه
لكن الحجر في الفلس اقل من حجر السفينة اذ حجر خاص بما له حال التلبس ويجوز له الشراء في الذمة ولو بدو اذن
الغرضاء وبعدا يتعلق به الحجر ايضا والسفينة ليس له الشراء في الذمة الا باذن الولي والتمسك بحجر عليه معطى الامع
اذن الولي لا في الطلاق ونحوه فيجوز بدونه فظ ان الحجر على النوا مختلفة والحجر على المودة المظن كالحجر على الصبي
او الفلس والسفينة فتم ومن اسباب الحجر مرض الموت فانه محجور وعند جماعة عن التصرفات المجردة الزيادة عن
الثالث المقتضى بالورثة فلا يصح التوكيل فيها بل لا يصح لاحد محجور ولا مريض التوكيل في الوصية بغير الثلث لانه محجور
فيما عجز عليه اه في نومه وهو لا موال لا في شخصه وهو في الامع اذن من حيا له يستفاد منه انه محجور